دراسة تحليلية للسياسات والطرق المحاسبية المتاحة في تقييم المخزون السلعي في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية

دكتور / تركي راجي الحمود
أستاذ مساعد بقسم المحاسبة
كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية - جامعة اليرموك
كلية الإدارة والاقتصاد - جامعة قطر
الملخص

يهدف هذا البحث إلى التعرف على مدى الإفصاح عن السياسات والطرق المتغيرة في تقييم بنود المخزون السلعي (البضاعة) في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، وكذلك التعرف على العوامل التي تدعو الشركات الأردنية لاستخدام طريقة معينة في تقييم البضاعة.

و لتحقيق هذه الأهداف فقد تم دراسة عدد من التقارير السنوية لهذه الشركات بلغت نسبتها 45.5%. كما تم إرسال استبانة إليها للاستفسار عن عوامل اختيار طرق التقييم، حيث بلغت نسبة الردود 51.6%. وقد تبين من خلال النتائج أن نسبة الإفصاح عن السياسات والطرق المستعملة لتقديم البضاعة لازالت غير كافية، حيث بلغت أعلى نسبة للإفصاح لطرق تقييم البضاعة 24% في حالة المواد الخام.

والمما يذكر عن الفوائد الضريبية لطريقة الوارد تاليًا: صادر أولاً (وتصا) إلا أنه لم يتم تبني هذه الطريقة من قبل الشركات الأردنية، حيث اقتصرت الطرق المستعملة على طريقة الوارد أولاً (وتصا) وطريقة المعدل المرجح. أما عوامل اختيار هذه الطرق فقد كان أكثرها أهمية برأي المستجيبين:

- أنها تعطي صورة أقرب إلى الحقيقة عن قيمة المخزون السلعي.
- أنها تتشابه مع شركات من نفس الصناعة.
- أن طريقة وتصا معقدة جداً بالمقارنة مع الطرق البديلة.
- الاستمرار على نفس الطريقة التي تم تبنيها عند بداية التشغيل.

وقد اختتم البحث بعدة نوصيات حول وسائل تطوير الإفصاح في التقارير المالية للشركات المساهمة العامة الأردنية.
لقد كثرت الابحاث التي تعالج موضوع اختيار الطريقة المناسبة لتقييم بضاعة أخرى المدة (البضاعة) في الشركات، لما لهذا الاختيار من تأثير كبير على القوائم المالية، والتدفقات النقدية، والضرائب، ومكافآت المدربين، وتوزيع الأرباح، واتفاقيات الدبún، ورأس المال العامل وغيرهما. وقد تباينة هذه الأبحاث في معاينة تأثير اختيار الطرق المحاسبية لتقييم البضاعة وركز معظمها على المقارنة بين استخدام طريقة الودار أولاً صادر Hol (LIFO) وطريقة الودار تاليةً صادر أولاً (وتصا) (»نظر- كلي (Kelly) و (1983) & Liftwich (1983)«).

ومن أهمية اختيار السياسة والطريقة المحاسبية الملائمة لتقييم البضاعة فإن الأم من ذلك بالنسبة لاتخاذ القرارات هو الإنصاف عن السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم البضاعة في منشأة ما وذلك من أجل جعل هذه البيانات قابلة للمقارنة حتى يتم اتخاذ القرارات اللازمة.

وبناءً على ذلك فقد رأى الباحثان التطرق للسياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم البضاعة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية، والعوامل التي تؤثر في اختيارها. ومن هنا فإن هذا البحث يهدف إلى التعرف على:

1- مدى الإنصاف عن السياسات المتعة في تقييم البضاعة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.
2- مدى الإنصاف عن الطرق المتعة في تقييم البضاعة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.
3- العوامل التي تدعو الشركات الأردنية لاستخدام طريقة معينة في تقييم بضاعتها. وما هي درجة أهميتها.

1- أهمية البحث:

تعد أهمية البحث في أنه سيشير إلى مدى ملاءمة الإنصاف في تقارير الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية حول السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم البضاعة مما يعكس على القرارات التي يتخذها قارئي القوائم المالية من مستثمرين وملاك ومديرين وغيرهم. حيث لا يمكن المفاضلة بين مشاريع مختلفة من غير توحيد قاعدة
المعلومات ولا يكون هذا التوحيد من غير إفصاح. وسيكون تبيان مدى الإفصاح ذا أهمية لدققي الخسائس والجهات المنظمة للمهنة ومنها جمعية مدقي الحسابات وديوان المحاسبة وسوق عمان المالي ووزارة الصناعة والتجارة حيث ستنطلق وستعزز هذه الجهات النواحي الإيجابية وتعمل على تصحيح النواحي السلبية فيما يتعلق بالإفصاح. كذلك فإن معرفة السياسات والطرق المستخدمة وأسباب اختبارها سيساعد الشركات الجديدة في تبني السياسات والطرق الملائمة لها ويساعد الشركات القديمة في دراسة مدى ملاءمة الطرق التي تستعملها وإن كان هناك حاجة لتغييرها.

1-3- نطاق البحث:
يقتصر هذا البحث على الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية حيث قد لا يمكن تعميم نتائج على الشركات المساهمة الأخرى أو الشركات الصناعية غير المساهمة. كما أن مدى الإفصاح المتعلق بالضاحية قد لا يعكس حالة الإفصاح في النواحي الأخرى من الشركات المساهمة العامة الصناعية.

2- الدراسات السابقة

3-1 الإفصاح عن سياسات وطرق تقسيم البضاعة:
لقد نشرت عدة دراسات تتحدث عن الإفصاح لدى الشركات الأردنية كان أولها دراسة غرابية والنتر (1987) حيث كانت بعنوان "مدى توفر الإفصاحات في التقارير المالية السنوية للمساهمة العامة الصناعية الأردنية". وقد بنت هذه الدراسة أن 13/1% فقط من الشركات في تلك الدراسة كان إفصاحها يزيد عن 50% مما يعني عدم كفاية المعلومات التي تفسح عنها الشركات بشكل عام. ولكن هذه الدراسة لم تطرق إلى التفاصيل المتعلقة بالإفصاح عن سياسات وطرق تقسيم البضاعة وكذلك لم تطرق إلى الأسباب التي أدت إلى تبني طرق معينة.
وفي دراسة للجيبوسي وغرابية (1990) حول ملاءمة التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن لقرار الاستثمار المالي، أعد الباحثان مقياساً للإفصاح يتألف من الأهمية النسبية لثلاثين بنداً من المعلومات المتوفرة ترد في التقارير السنوية للشركات المساهمة الصناعية، وطبقاه على تقارير الشركات.
دراسة تحليلية للسياسات والطرق المحاسبية

الصناعية لسنة 1984، حيث تبين أن 33% من الشركات حصلت على نسبة إفصاح دون 50% وبلغت أعلى نسبة لإفصاح 50% وآدنى نسبة 5%، ما دعا الباحثان للاستنتاج بأن تقارير الشركات الصناعية لا تؤمن متطلبات المستثمرين في الأردن بالشكل الكافي من المعلومات. وقد كان من بين النتائج التي وردت في القياس أقسام تقييم المخزون السلمي حيث بلغت نسبة الإفصاح عنها 69% وطريقة تحديد تكلفة المخزون، حيث بلغت نسبة الإفصاح عنها 74%. لقد تعرضت هذه الدراسة لدى الإفصاح، وبشكل عام فقط، عن أسس وطرق تقييم المخزون، ولكنها لم تتعرض للإفصاح عن السياسات والطرق المبتعدة في تقييم كل نوع من أنواع المخزون، كما أنها لم تبين أي السياسات وأي الطرق يتم اتباعها لتقديم أنواع المخزون المختلفة أو أسباب اتباع هذه الطرق في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية.

أما العباسي (1991) فقد قام بدراسة حول أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية لمرسوم الشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالي، وذلك بإرسال استبيان إلى الوسطاء في السوق المالي حيث استنتج أن هناك اتفاقا بين المستثمرين على عدم كفاية المعلومات التي تحتويها القوائم المالية المعلنة من الشركات الأردنية، وقد أفاد 12% من المستثمرين بأن السياسات والطرق المحاسبية المستخدمة في تقييم المخزون والاستهلاك والاستثمارات هي معلومات ضرورية ومهمة ولا تقوم الشركات بالإفصاح عنها. كما يظهر فقد جاء الحديث عن السياسات والطرق المستخدمة في تقييم المخزون عامة ولم تتعلق الدراسة إلى الطرق المستعملة وأسباب استعمالها. كما أن المعلومات الواردة لا تعتمد على دراسة مباشرة لتقارير الشركات.

ينتبه ما تقدم أنه لم يتم التطرق في الدراسات لدى الإفصاح بشكل تفصيلي عن السياسات والطرق المستخدمة في تقييم البداعة لدى الشركات الأردنية أو عن أسباب اختيار هذه الطرق.

3- الإختيار بين الطرق المختلفة لتقييم البداعة:


وقد بين ورفاكه (1993) ص 235 أنه رغم أن طريقة وتصا لا تمثل التدفق الحقيقي للبضاعة في معظم المشاريع فإن ما يقدر بـ 50% أو أكثر من المشاريع الرئيسية في الولايات المتحدة تستعمل وتصا لتسهيل جزء من بضائعها. يتبين مما تقدم أن الدراسات السابقة لم تطرق إلى الإفصاح بشكل تفصيلي عن السياسات والطرق المحاسبية المستعملة في تقييم البضاعة لدى الشركات الأردنية، كما لم يتم التطرق إلى أسباب احتكار هذه الطرق وهذا ما سيتم معالجته في هذه الدراسة.

3- فرضيات البحث

ورغم أن طبيعة هذا البحث استقصائية فإنه يمكن صياغة الفرضيات التالية:

أولا: جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تفصح عن سياساتها المستعملة في تقييم البضاعة.
دراسة تحليلية للسياسات والطرق المحاسبية

ثانياً: جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تفصح عن الطرق المستخدمة في تقييم البضاعة.

ثالثاً: الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية تتبنى طرفاً مختلفة لتقييم البضاعة وذلك لأسباب مختلفة.

4- أسلوب البحث

لقد تم فحص الفرضيات السابقة بالأساليب التالية:

- 4-1 أولاً: دراسة وفحص التقارير السنوية

التعرف على مدى إفصاح الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية عن السياسات والطرق المستخدمة في تقييم البضاعة فقد تم طلب التقارير السنوية جميع الشركات المساهمة الصناعية لسنة 1992 والتي يبلغ عددها 50 شركة بواسطة البريد حيث بلغ عدد الردود 45 أي بنسبة 85.5%، وقد تم دراسة هذه التقارير للتعرف على السياسات والطرق المستخدمة في تقييم البضاعة لهذه الشركات.

- 4-2 ثانياً: الاستبانة

بعد دراسة التقارير أعلاه تم تصميم استبانة لسؤال الشركات عن سبب تبنيها لطريقة معينة من طرق تقييم البضاعة حيث تكونت الاستبانة من ثلاثة أجزاء: الجزء الأول يهتم بجمع المعلومات عن طرق التقييم المتبعة لدى الشركة وعن الشخص الذي قام بتعبئة الاستبانة مثل وظيفته وخبراته ومؤهلاته وتخصصه. أما الجزء الثاني فتتضمن سؤالاً عن مدى أهمية عوامل معينة في تحديد طريقة تقييم البضاعة المختارة من قبل الشركة حيث تم حصر هذه العوامل من خلال الدراسات السابقة. وقد استخدم في هذا الجزء سلم ليكرت من خمس درجات حيث يدل الرقم (1) على أن درجة أهمية العامل (معدومة) بينما يدل الرقم (5) على أن درجة أهمية العامل « عالية جداً ». وقد تكون الجزء الثالث من سؤال مفتوح كما إذا كان هناك عوامل أخرى تؤثر في اختيار طريقة التقييم برأي المستجب. لقد تم إرسال الاستبانة إلى جميع الشركات المساهمة العامة الصناعية بالبريد، وقد تم تلقي 33 رداً أي مانسبة 11.5%.
1- توزيع المستجيبين:

بين الجدول رقم (1) طرق تقييم تكلفة البضاعة للشركات المستجيبة حيث بلغت نسبة الشركات المستجيبة والتي تستعمل طريقة واصفا في تقييم جزء من بضاعتها 22%.

بينما بلغت نسبة الشركات التي تستعمل طريقة العدل المرجع 47%.

جدول رقم (1)

توزيع طرق تقييم تكلفة البضاعة للشركات المستجيبة

<table>
<thead>
<tr>
<th>العدد</th>
<th>السنة</th>
<th>الوارد أولاً صادر أولاً ( Раصا)</th>
<th>52</th>
<th>24%</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>العدل المرجع</td>
<td>17</td>
<td>47%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>المجموع</td>
<td>33</td>
<td>100%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

وبين الجدول رقم (2) توزيع المستجيبين حسب وظائفهم، حيث يظهر أن مجموع 82% من المستجيبين كانوا إما مدراء ماليين أو رؤساء أقسام المحاسبة للشركات المعنية.

جدول رقم (2)

توزيع وظائف المستجيبين

<table>
<thead>
<tr>
<th>العدد</th>
<th>السنة</th>
<th>مدراء ماليين أو رؤساء أقسام المحاسبة</th>
<th>19</th>
<th>62%</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>محاسبين</td>
<td>4</td>
<td>12%</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td>المجموع</td>
<td>23</td>
<td>100%</td>
</tr>
</tbody>
</table>

كما بين الجدول رقم (3) توزيع المستجيبين حسب خبراتهم حيث يظهر أن خبرات 77% من المستجيبين تزيد على ست سنوات وأن خبرات اثنين منهم أو ما نسبته 78% تقل عن ثلاث سنوات.

183
جدول رقم (3)
توزيع خبرات المستجيبين

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة المتبقية</th>
<th>العدد</th>
<th>سنة المجموع</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>أكثر من 6 سنوات</td>
<td>87</td>
<td>20</td>
<td>107</td>
</tr>
<tr>
<td>3 - 6 سنوات</td>
<td>37</td>
<td>1</td>
<td>38</td>
</tr>
<tr>
<td>أقل من 3 سنوات</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>123</td>
<td>23</td>
<td>146</td>
</tr>
</tbody>
</table>

أما الجدولين رقم (4 و 5) الذين يتعلقان بتوزيع مؤهلات المستجيبين وتوزيع حقوق التخصص للمستجيبين على التوالي، فيظهران بأن ما لا يقل عن 91% من المستجيبين هم من الشخصيين في المحاسبة أو المالية ويفتحون مؤهلات لا تقل عن درجة البكالوريوس.

جدول رقم (4)
توزيع مؤهلات المستجيبين

<table>
<thead>
<tr>
<th>السنة المتبقية</th>
<th>العدد</th>
<th>سنة المجموع</th>
<th>المجموع</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>ماجستير</td>
<td>2</td>
<td>87</td>
<td>89</td>
</tr>
<tr>
<td>بكالوريوس</td>
<td>19</td>
<td>91</td>
<td>110</td>
</tr>
<tr>
<td>دبلوم</td>
<td>2</td>
<td>2</td>
<td>4</td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>24</td>
<td>100</td>
<td>124</td>
</tr>
</tbody>
</table>
جدول رقم (5)
توزيع حقول التخصص للمستجيبين

السنة
العدد
21
المحاسبة أو المالية
91,3
فروع كليات الاقتصاد الأخرى
3
حقول أخرى
4
المجموع
23
100/

من التوزيعات السابقة يظهر جلياً قدرة المستجيبين وكفاءتهم على الإجابة على الأسئلة الموحلة إليها مما يعزز الحصول على نتائج يعتمد عليها.

5- النتائج
5-1: الإفصاح عن السياسات المحاسبية المستعملة في تقييم البضاعة: 

بعد نجاح التقارير الواردة عن الشركات المساهمة العامة الصناعية لسنة 1992
وعدها خمسة وعشرين تقريراً تبين أن عدد الشركات التي أفصحت عن سياساتها في
تقييم المخزون من البضاعة الجاهزة هي 24 شركة أي بنسبة 96/
وهي أعلى نسبة إفصاح ، تليها نسبة الإفصاح المتعلقة بالمواد الخام حيث بلغت 84/% 
ومن ثم نسبة الإفصاح المتعلقة بالبضاعة تحت التشغيل حيث بلغت 52/% فقط .وقد يعود تدني نسبة الإفصاح
بالنسبة للبضاعة تحت التشغيل لأنها عادة ما تكون غير جوهرية. أما الشركات التي
أفصحت عن طرق تقييم بضاعتها بشكل عام فهي شركة واحدة فقط (انظر الجدول رقم
6).

إذا أمكن تعميم نتائج الإفصاح في هذه الدراسة على بقية البنود في القوائم المالية فإن
نتائج الإفصاح هنا تشير إلى أن تحسنا ملحوظاً قد طرأ على نسبة الإفصاح منذ الدراسة
التي أجراها غرابية والنبر (1987) والتي كانت متعلقة بتفتيش سنة 1984 . ولكن مع

185
ذلك فإن نسبة الإفصاح عن سياسة تقييم المخزون لم تكن كاملاً لبندود مهمة مثل بنود المخزون وخاصة البضاعة الجاهزة والمواد الخام. ما يجعلنا نرفض الفرضية الأولى القائلة بأن جميع الشركات الأردنية تُفضح عن سياساتها المستعملة في تقييم المخزون. ويبعد أن تقدماً حصل في معدل الإفصاح عن السياسات المستخدمة بالنسبة للبضاعة الجاهزة والمواد الخام تبلغ نسبته 37% و25% على التوالي وذلك عن نسبة الإفصاح العامة التي وجدها الجيوفي وغريبة (1990) في تقارير سنة 1984.

جدول رقم (6)

مدى الإفصاح عن السياسات المتبقية في تقييم بضاعة آخر المدة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>الشركات المفصحة</th>
<th>عدد الشركات</th>
<th>بنود البضاعة</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>البنود العامة</td>
<td>1</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>البضاعة جاهزة</td>
<td>24</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>البضاعة تحت التشغيل</td>
<td>12</td>
<td>25</td>
</tr>
<tr>
<td>المواد الخام</td>
<td>21</td>
<td>25</td>
</tr>
</tbody>
</table>

السياسات المستخدمة فعلياً في تقييم بنود البضاعة:

يوضح الجدول رقم (7) توزيع السياسات المستخدمة فعلياً لتقييم بنود البضاعة المختلفة حيث يتبين أن سياسة التكلفة أو السوق أثأرها أقل في أكثر السياسات المتبقية بالنسبة للبضاعة الجاهزة حيث بلغت نسبتها 88% من الشركات المفصحة، بينما كانت سياسة التكلفة هي الأكثر اتباعاً في حالة البضاعة تحت التشغيل وفي حالة المواد الخام حيث بلغت نسبة استخدامها 67% و 81% من الشركات المفصحة على التوالي. أما سياسة سعر السوق فقد اتبعتها شركة واحدة في حالة البضاعة الجاهزة حيث بلغت نسبتها 4% فقط من الشركات المفصحة. كما أن هناك شركة واحدة أتبت سياسة التكلفة بشكل عام لجميع أنواع مخزونها.
السياسات المستخدمة لتقييم البضاعة
في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية

<table>
<thead>
<tr>
<th>السياسة</th>
<th>مواد الخام</th>
<th>بضاعة تحت التشغيل</th>
<th>بضاعة جاهزة</th>
<th>بشكل عام</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td></td>
<td>العدد</td>
<td>نسبة</td>
<td>العدد</td>
<td>نسبة</td>
</tr>
<tr>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التكلفة أو السوق</td>
<td>4</td>
<td>19%</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>أيهما أقل</td>
<td>-</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>التكلفة</td>
<td>17</td>
<td>81%</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>سعر السوق</td>
<td>-</td>
<td></td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>المجموع</td>
<td>21</td>
<td>100%</td>
<td></td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

5-20 ثانياً: الإفصاح عن الطرق المحاسبية المستعملة في تقييم تكلفة البضاعة

يوضح الجدول رقم (8) مدى الإفصاح عن الطرق المتبعة في تقييم تكلفة البضاعة في الشركات المساهمة العامة الصناعية الأردنية حيث بلغت نسبة الإفصاح عن هذه الطرق في حالة المخزون من المواد الخام وهي 24%. وفق تلك نسبة الإفصاح عن الطرق المتعلقة بتقييم البضاعة الجاهزة بلغت 48% بينما كانت أقل نسبة للإفصاح في العلاقة بتقييم البضاعة تحت التشغيل حيث بلغت 20% فقط.
يستخدمان فيها عن أسباب اختيار طريقة معينة في تقييم البضاعة وعدم اختيار طريقة "وتصا" رغم فوائدها الضريبية، وعن أهمية هذه الأسباب، حيث كان عدد الشركات المستجيبة كما ذكروا 33 شركة.

0-23-11 - أسباب اختيار طريقة "واصا" وعدم اختيار طريقة "وتصا":
يبين الجدول رقم (10) عوامل اختيار طريقة واصا مرتبة تنازلياً حسب أهميتها طبقاً لتوسطها الحسابي.
الجدول رقم (10)
عوامل اختيار طريقة الوارد والصادر، وصناع، مرتبة تنزلية
حسب أهميتها اًطبقاً ل المتوسط الحسابي (عدد المستجيبين = 12)

<table>
<thead>
<tr>
<th>نسبة الذين افادوا بأن</th>
<th>الإحصائي</th>
<th>المتوسط الحسابي</th>
<th>العامل</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الاميًا تساوي 2 أو أكثر</td>
<td>الإحصائي</td>
<td>المتوسط الحسابي</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>93.3%</td>
<td>148</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>83.3%</td>
<td>141</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>80%</td>
<td>140</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>71.4%</td>
<td>137</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>62.5%</td>
<td>134</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>37.5%</td>
<td>121</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>25%</td>
<td>108</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>20%</td>
<td>104</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>12.5%</td>
<td>91</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
<tr>
<td>10%</td>
<td>78</td>
<td>1.58</td>
<td></td>
</tr>
</tbody>
</table>

يوضح من الجدول أعلاه أنه يتم تفضيل طريقة (واسا) على طريقة (وتضا) في الشركات الصناعية الأردنية بسبب عاملين رئيسيين الأول، وهو أن طريقة (واسا) تعطي صورة أقرب إلى الحقيقة عن قيمة الخزون السلمي، حيث بلغ المتوسط الحسابي لأهمية هذا العامل ثلاثة من أربعة ما يعني أهمية عالية. فقد بلغت نسبة المستجيبين
دراسة تحليلية للسياسات والطرق المعاصية

البضاعة (انظر الجدول رقم 9) مما يعني استبعاد طريقة "وتسا" نهائياً رغم ميزتها الضريبية.

وفي محاولة للتعرف على عوامل اختيار طريقة الودار أولًا صادر أولًا «وتسا» واستبعاد طريقة الودار تالياً صادر أولًا «وتسا» فقد تم توزيع استبانة بهذا الخصوص ببنت نتائجها المروضة في جدول رقم (10) بأن أهم هذه العوامل هي:

- طريقة "وتسا" تعطي صورة أقرب إلى الحقيقة عن قيمة المخزون السلعي.
- استعمال "وتسا" يستانت مع شركات من نفس الصناعة.

حيث بلغ متوسط أهمية كل من العاملين أكبر من المتوسط (2). وقد أضاف المستجيبون عوامل أخرى أهمها أن طريقة "وتسا" متبعة منذ التأسيس.

أما عن أسباب اختيار طريقة المعدل المرجع وعدم استخدام طريقة "وتسا" فقد ببنت النتائج الاستبانة المروضة في جدول رقم (11) أن أهم هذه العوامل هي:

- طريقة وتسا معقدة جداً بالمقارنة مع طريقة المعدل المرجع.
- طريقة المعدل المرجع تعطي صورة أقرب إلى الحقيقة عن قيمة المخزون.

حيث بلغ متوسط أهمية العاملين أكبر من المتوسط (3).

وقد أكد المستجيبون عن طريق السؤال المفتوح على عوامل إضافية منها:

- وجود مفترضات كثيرة من المواد اللازمة للإنتاج مما يجعل طريقة المعدل المرجع أسهل في تقليل الأخطاء في حساب المخزون.
- الاستمرار على نفس الطريقة التي تم تبنيها عند بداية التشغيل.

بلاحظ من خلال النتائج المروضة في جدول (10) وجدول (11) عدم اهتمام المستجيبين بعوامل كانت محط الاهتمام وتم إثباتها في دراسات سابقة مثل الفوائد الضريبية من استخدام "وتسا" أو العمل على رفع الأرباح من أجل زيادة مكالمة الإدارة بمشاركة تفسيره وقد يحتاج إلى مزيد من الدراسة والاستقصاء في بحوث لاحقة.

1- التوصيات:

بناءً على ما تقدم فإن الباحثان يوصيان بما يلي:
1 - ضرورة تبّع مدققي الحسابات إلى أهمية الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المترتبة بناءً على البيانات المختلفة والتي تؤكد أن جميع الشركات تقوم بذلك وذلك لأهمية الإفصاح في عمليات تقدير البدائل بما يساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة من قبل مختلف متخذي القرارات.

2 - ضرورة منع الجهات المنظمة للمهنة إلى أهمية الإفصاح عن السياسات والطرق المحاسبية المتعلقة بناءً على البيانات mana يعتمد ذلك في اتخاذ القرارات بما يعزز هذا الإفصاح مثل بحث هذا الموضوع في مجلس المهنة لتسهيل الإفصاح بين القواعد والإجراءات اللازمة لضمان هذا الإفصاح، أو قيام جمعية مدققي الحسابات القانونيين الأردنيين بإعلام أعضائها بضرورة هذا الإفصاح بالوسائل المختلفة مثل التمعينات أو الدورات أو الندوات والمؤتمرات أو عن طريق المجلة التي تصدرها الجمعية.

3 - ضرورة اهتمام الشركات بتطوير مؤهلات العاملين في أقسام المحاسبة عن طريق الدورات وتبنيهم إلى أهمية الإفصاح عن البيانات المحاسبة في القوائم المالية والتي تهم مختلف فئات متخذي القرارات.
المراجع

المراجع العربية :
1- العيسى، ياسين أحمد (1991)، "أهمية المعلومات المحاسبية ومدى توفرها في التقارير المالية المنشورة للشركات المساهمة في الأردن للمستثمرين في سوق عمان المالية"، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد السادس، العدد الثاني.
2- الجيسي، محمود وفوزي غرابية (1990)، "التقارير المالية السنوية المنشورة للشركات المساهمة العامة الصناعية في الأردن وسلامتها لقرار الاستثمار المالي"، دراسات، المجلد 17 (أ)، العدد الأول.
3- سوق عمان (-1991)، دليل الشركات المساهمة العامة الأردنية، الإصدار السابع.
4- غرابية، فوزي ورندا النجر (1987)، "مدى توفر الإيضاحات في التقارير المالية السنوية للشركات المساهمة الصناعية في الأردن"، دراسات، مجلد 14، عدد 8.
5- كيسو، دونالد وجيري ويجانت (1988)، "المحاسبة المتوسطة"، دار المرخ، الرياض (كتاب مترجم).

المراجع الأجنبية :


